



## في فلسفة البحث العلمي ودور الجامعة في بناء الإنسان

رندى أبي عاد \*

الإنسان حيوانٌ باحث. تلك الخُصُوصيةُ الأنطولوجيةُ والأنثروبولوجيةُ تمظهرُ  
لحاجةٍ لديه في ذاته نابعةٍ من إدراكه لتناهيه ونقصه، ومن وعيه لوجوبِ تجاوزِ  
النقصِ نحو المزيدِ من التَّكسُّبِ المعرفيِّ. انطلاقاً من الدهشةِ البدئيةِ والتَّساؤلِ  
البدئيِّ اللذين حفزاه على التَّوغُّلِ الفضوليِّ الشَّغوفِ في مجاهِلِ العالمِ، وغياهِبِ  
الذَّاتِ، لعلَّ في عناده الدَّؤُوبِ، ودأبه العنيدِ على استكشافِ مكنوناتِ الأشياءِ  
وعِلَلِها وغاياتها بعضاً من ثأرٍ لعقله من المحجوبِ، وانتصارٍ له عليه، تعدّدت  
مسالكُ البحثِ وبها ومعها، تنوعتِ الموضوعاتُ والأساليبُ. غير أنَّ الهَمَّ الأوَّلَ  
والأخيرَ ظلَّ هو هو: الإنسان وتحيدها، إمكانيةُ تأمينِ سعادته وكيفيتها على  
المستويين: الفرديِّ، والجماعيِّ. إنَّ ارتباطَ السَّعيِ المعرفيِّ ومِنْ ثَمَّ، البحثيِّ بالسَّعيِ  
إلى السَّعادةِ بما يستتبعُه الأخيرُ من ارتقاءٍ وتطوُّرٍ وإبداعٍ، يؤكِّدُ تجاوزيةَ السَّعيِ  
المعرفيِّ الدَّائمةَ، والتَّلازمَ بينه وبين رؤيةٍ طوباويةٍ ترتسمُ فيها معالمُ المجتمعِ  
السَّعيدِ، والإنسانِ السَّعيدِ.

\* باحثة وأستاذة الفلسفة المعاصرة والأنثروبولوجيا الفلسفية في جامعة الرُّوح القدس  
الكسليك - لبنان.

إذن، للبحث المعرفي لا محالة خلفية فلسفية، عليّة أو خفيّة، تطبع مساراته وتحدّد وجهته. والفلسفة تلك على الرغم من تعدّد تلوناتها ومذاهبها في التاريخ من ماورائية، ومادّية، ووضعية، وتجريبية، وتفكيكية، وغيرها، ومن دون أن يفترض هنا ذكر التلونات تدرّجاً نوعياً، أو كرونولوجياً، تتناول موضوعاً واحداً، وهاجساً واحداً؛ يقض مضاجع الإنسان المفكر: الزمن. ومن المعلوم أنّ الكلام عن الزمن يقود حُكمًا إلى الكلام عن الشيخوخة والموت. وما يصحّ قوله عن تمّوقع الإنسان في الزمن وتجاهه يصحّ قوله عن الجماعات الإنسانيّة التي تواجه أيضًا معضلة الوهن والزوال. من مسألة الزمن تتفرّع كلّ الأسئلة. وما المحاولات البحثية برُمّتها سوى محاولات صريحة، أو مُبطّنة لمعالجتها والإجابة عنها؛ فالجماعات والأفراد على السواء كيانات لها مقوماتها: الطبعيّة، والمادّية، والرُوحية، والثقافية؛ وهي تنزع إلى الاستمرارية والبقاء. النزعة إلى البقاء والرغبة في حياة سعيدة تُحرّك وتُلهم كلّ مسعى معرفي، وتؤكد أنّ البحث لم يكن يومًا مجانيًا مُنزهاً عن كلّ غاية خارجة عنه؛ بل إنه على العكس، اقترن دائمًا بمقصديّة تطبيقية مباشرة، أو غير مباشرة، واعية، أو لا واعية، من شأنها أن تُضفي عليه صفةً إيتيقيةً من خلال توثيق اللحمة بين السعي إلى المعرفة، والسعي إلى الخير<sup>1</sup>. فالسعي إلى الخير هو مقصديّة السعي إلى المعرفة، والحلقة الناقصة لفهم ماهيته. بالطبع لا تُستثنى من الفعل البحثي لذّة البحث الكامنة فيه والمتعة الفكرية المرافقة لها؛ لأنهما مصدر فرح يكتفي بذاته لا يضاويه سوى صفاء الرُوح والذهن الناتج عن اعتزال الأضواء، والابتعاد عن الفضاء العام لدى الباحث في ما يشبه الترهّب ونذر النفس للعلم؛ غير أنّ ذلك الواقع لا ينتقص شيئًا من وجوب المقصديّة

1- هذا ما كان عليه الأمر على الأقلّ في العالم القديم ولا سيّما عند الإغريق. فالفلسفة اليونانية لم تفصل بين التنظير الرّامي إلى تكسّب الحكمة والسياسة *politique*، أو فن تدبّر شؤون المدينة *polis* من أجل بناء مجتمع عادل وفاضل وسعيد. من المفيد تذكّر المقصديّة الأصليّة للسعي المعرفي؛ لأنّ العلاقة بين العلم والسياسة من المنظور السياسيّ الذي أوردناه زالت اليوم ليحلّ مكانها، خلال الحداثة المتأخّرة ومنذ مطلع القرن العشرين، تسييس العلم ومعه البحث العلمي؛ أي تسخير السعي المعرفي للمصالح السياسيّة، وإدراجه بوصفه ورقة حاسمة في إستراتيجيات الأطراف السياسيّة وذلك من غير أن يبقّى لمفهوم الخير العام، وخير الشعوب، وخير الإنسان، وخير الكوكب، وخير البيئة من وزن في حساباتها. فالغائيّة الموجبة للسعي المعرفي في معناها الكلاسيكيّ تبدّدت لتحلّ محلّها غائيّة عرضيّة ومتحوّلة وفقًا لموجبات البراغماتيّة السائدة.

المذكورة، ولا يلغيها، أو يتعارض معها. فالباحث يبقى، في ما هو أعمق من ظاهر عيشه وعمله، مسكوناً بحلم الإسهام، من خلال جهده العلمي، في خدمة الإنسان والإنسانية.

البحث العلمي محاولة لقضم نشف من فوقية الزمن وتفوقه، وتسجيل نصر للإنسان عليه يزيده قدرة على سوق أموره وأمور العالم على وفق إرادته في استقلالية متنامية عن التعينات والتأثيرات الخارجة عنها. في قوله: إن المعرفة سلطة يحدّد فرانسيس بيكون<sup>1</sup> Francis Bacon صاحب الفكر التنويري الطليعي، وأحد أبرز رواد النهضة الغربية، ومؤسسي المشروع الحداثوي، وجهة البحث العلمي كما ستبلور خلال الحداثة وما بعدها. والمقصود بالسلطة في السياق العلمي القدرة على التحكم بسنن النظام الطبيعي وقوانينه على مستوى الكون، أو العالم الخارجي وعلى مستوى الذات، أو العالم الباطني. المستويان هما الفضاءان اللذان يسكنهما الإنسان ومجموع المعطيات الطبيعية التي يتفاعل معها وليس له سواهما من مستقرات لبناء حاضره ومستقبله. كلما ازدادت معرفته لبواطنهما، بدد ضبابية السرية المحيطة بهما وبدد في الوقت عينه خوفه منهما. فتحوّل المجهول إلى معلوم يولد إحساساً بالأمان لدى الإنسان تجاه ظواهر كانت بالأمس أحجيات بات اليوم يفك طلاسمها، ويدرك مضامينها، ومسبباتها الخفية. ولما كان البحث العلمي عموماً بحثاً عن علل الأشياء، صار من البدهي أن يوازي تطور العلم تطوراً في القدرة؛ أي في السيطرة على الطبيعة. الإنسان العالم إنسان قادر على تدجين المعطى الطبيعي والتحكم به.

توضّحت تلك المعالم البحثية بانبلاج المنعطف الحداثوي في الغرب، واستمرت

1- في أوج النهضة الأوروبية المؤسسة للحداثة الأوروبية، أعلن فرانسيس بيكون أن الوقت حان للتخلي عن التهج الفلسفي الكلاسيكي القائم بشكل رئيس على التنظير؛ لأنه أشبه بالثرثرة العقيمة التي لا تسهم في تحسين ظروف العيش اليومي؛ بينما المطلوب هو علم عملائي ذو أثر ملموس في تطوير المجتمعات الإنسانية. لهذه الغاية، روج بيكون المنحى التجريبي مقابل المنحى التأملي التقليدي مفتتحاً بذلك مرحلة جديدة في مقاربة مفهومي: العلم، والتقدم. كتب الكثير لكن جلا أفكاره في الموضوع المذكور موجود في ثلاثة مؤلفات: تقدّم العلم (1605) The Advancement of Learning والأورجانون الجديد (1620) Novum Organum، حيث العرض للمنهجية العلمية وأتلتنتس الجديدة (1626) New Atlantis، حيث رؤيته الطوباوية إلى مجتمع مستقبلي قائم على العلم والاختراع والاكتشاف، وقد تصوّر فيه أول جامعة بحثية حديثة.

في التَّبَلُّورِ التَّدْرِيجِيِّ حَتَّى صَارَتْ الْيَوْمَ تَضُمُّ كَمَا كَبِيرًا مِنَ الشُّرُوطِ وَالضُّوَابِطِ الدَّقِيقَةِ جَدًّا، وَالْمُتَخَصِّصَةِ جَدًّا.

في العالم القديم، والعصر الوسيط، وحتى مشارف الأنوار في القرن الثامن عشر كان الوضع مختلفًا. فقد تمايزت بعض الجهود العلمية مثل: علوم اللغة، والبيان، والفلك، والفيزياء، والطب؛ لكنها ظلت محكومةً بالمقتضى الماورائي المُمَثِّلِ بالفلسفة ومن ثم، باللاهوت. عددُ الأعلام الذين امتهنوا الفلسفة والعلوم على السواء، كالفيزياء والرياضيات مثلاً، كبيرٌ جداً لكنه، في السياق المعرفي السائد آنذاك، لم يكن لثبته استغراباً؛ لأن مفهوم المعرفة كان شمولياً تتداخل فيه الاهتمامات، وتتكامل على أن تبقى تحت مظلة الفلسفة الحاضرة والموجهة لها.

بعد عصر الأنوار، تغير المشهد المعرفي جذرياً بفعل التحولات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على إدراك الإنسان لذاته ولمحيطه، وأثارت مقاربات جديدة ومُتجددة أدت إلى ولادة علوم جديدة ليس أقلها ما بات يُعرف بالعلوم الإنسانية، مثل: علم الاجتماع، وعلم النفس، إضافةً إلى العلوم الطبيعية التي كانت لا تزال في طور تحديد هويتها البحثية، مثل: الكيمياء، وعلم الطبيعيات. القاسم المشترك الذي جمع العلوم الناشئة في تلك الحقبة تفرّد كل علم بموضوع خاص، ومنهجية خاصة، وتحديد له مجاله البحثي حتى باتت الحاجة إلى التمايز بالنسبة إلى كل منحنى علمي من شروط الإثبات العلمي لشرعيته العلمية. ويأتي التمييز الشهير الذي أقامه دلتاي<sup>1</sup> Wilhelm Dilthey بين ما أسماه علومًا طبيعية (Naturwissenschaften) وتُعنى بالمعنى المادي وعلومًا إنسانية (Geisteswissenschaften) تُعنى بالمعنى النفسي والروحي؛ ليسجل خطوةً مهمةً في التخصص المعرفي والبحثي الذي سوف يستتب في القرن العشرين، ويصبح من مقومات العلوم الأساسية حتى ما عاد من الممكن تصوّر جهد علمي، أو تقدّم علمي خارج إطار تخصصي دقيق. لم يكتفِ دلتاي بالتمييز المذكور لكنه عمل على حصر العلوم وترتيبها وتوصيفها بشكل مُفصّل، ومن خلاله حدّد المصطلحات المرجعية التي يقوم عليها التصنيف. إلى

1- في إطار التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ميّز دلتاي بين فعل الشرح Erklären القائم على الموضوعية وقد خضّ به البحث في الطبيعيات وفعل الفهم Verstehen القائم على الذاتية وقد خضّ به البحث في الإنسانيات. راجع كتابه "مدخل إلى العلوم الإنسانية" (1883) Einleitung in die Geisteswissenschaften.

ذلك، عرضَ للتَّخصُّصاتِ في قلبِ العِلْمِ الواحدِ فتناولَ المناحي الوصفيةَ والتَّحليليةَ والتفسيريةَ والاختباريةَ مثلاً في خصائصها، مُسهماً إسهاماً كبيراً في دَفْعِ المسيرةِ العلميةِ قُدماً نحو المنحى التَّخصُّصيِّ الذي سينتشرُ لاحقاً ليصبحَ المنحى البحثيَّ السائدَ والأنموذجيَّ خلال القرن العشرين.

من تردّداتِ ما سبق، ومن نتائجِه أن يشهدَ القرنُ الفائتُ ثلاثَ ظواهرٍ لا سابقَ لها في تاريخِ المجتمعاتِ ترتبطُ ارتباطاً مباشراً بتحوُّلاتِ المشهدِ العلميِّ، وتُعدُّ من أبلغِ المؤشّراتِ لما لحقَ بمفهومِ العِلْمِ، ومن خلاله بالبحثِ العلميِّ، من تغييرِ جوهرِيِّ. الظاهرةُ الأولى التقاءُ التقنيّةِ والعِلْمِ؛ ولَدَ تقاطعُ المسارين: التقنيِّ، والعلميِّ تشكّلَ التكنولوجيا التي وضعتُ حدّاً للتَّنظيرِ التجريديِّ الصّرفِ من جهة، وللتقنيّاتِ غيرِ العلميّةِ من جهةٍ أُخرى؛ لمصلحةِ علومِ تطبيقيةٍ وتقنيّاتِ علميةٍ في الجواهر. نتجَ عن ذلك أن تَلازمَ العِلْمُ والتكنولوجيا حتّى الترادفِ علماً أن المفهومينِ يختلفان أصلاً. غيرَ أن تَلازمَهُما إلى حدِّ بطلانِ صلاحيةِ الواحدِ إن لم يقترنَ بالآخرِ رَسَخَ في الوعيِّ واللّواعيِّ الجماعيِّ قناعةٌ مفادها أن أفصحَ تعبيرٍ عن درجةِ التَّطوُّرِ العلميِّ ملحوظٌ في التَّطوُّرِ التكنولوجيِّ، وأنّ التكنولوجيا تختزلُ كلَّ العِلْمِ.

الظاهرةُ الثانيةُ هي تشييدُ الصّروحِ البحثيةِ العلميّةِ وتكثيرُها. تتوزّعُ تلك الصّروحُ توزيعاً وطنياً ودولياً وهي، من حيثِ طبيعتها البحثيةُ مُلحقةٌ بمرجعياتِ تكتنفها وترعاها. ولعلّ المؤسساتِ الجامعيةُ هي أبرزُ البيئاتِ الحاضنةِ للبحثِ العلميِّ لما تُوفّره من مناخِ ملائم، ولما تكتنزه بين أساتذتها من طاقاتٍ إبداعيةٍ مُتخصّصةٍ قادرةٍ على إدارةِ المشاريعِ البحثيةِ، واستقطابِ الطاقاتِ اليانعةِ الواعدةِ بين طلابها لتنشئةِ أجيالٍ آتيةٍ من الباحثين وتدريبهم. إقامةُ الصّروحِ البحثيةِ نقلَ البحثِ العلميِّ من واقعِ التَّرفِ النَّخبويِّ في المفهومِ الاحتكاريِّ للنَّخبةِ إلى واقعِ المهنةِ القائمةِ في ذاتها، والتي تقتضي تفرُّغاً كاملاً، والتي لم تستبقِ من النَّخبويّةِ سوى شروطها النوعية. من إضافاتها أيضاً أنّها كَرّستِ البحثَ العلميَّ بحثاً جماعياً يُمارَسُ ضمن وحداتٍ بحثيةٍ عابرةٍ للاختصاصاتِ تتحاوَرُ فيها العلومُ على أساسِ الشراكةِ التعاونيةِ في ما يتعلّقُ بالتَّخطيطِ والآلياتِ البحثيةِ، وعلى أساسِ تبادلِ الإضاءاتِ المتكاملةِ في ما يتعلّقُ بنتائجِ العملِ.

أما الظاهرةُ الثالثةُ فإنّها نتيجةٌ للسَّابقتينِ من جهةٍ، ولقيامِ العولمةِ من جهةٍ أُخرى.

فرضت العولمة أنموذجاً حضارياً وثقافياً منمطاً تسوده وتحكمه ليبرالية متوحشة يُقاس فيها كل شيء وفقاً للمعيار الاقتصادي، ويخضع لمبدأ العرض والطلب، والبيع والشراء، والتسويق والمنافسة في جو من الفلتان الإنتاجي والاستهلاكي الذي لا يردعه رادع. في ظل المنظومة المستجدة والمهيمنة على كل القطاعات حتى الفكرية منها، تشكلت «المجتمعات المعرفية»<sup>1</sup> Knowledge Societies التي تبنت مبدأ الاقتصاد المعرفي بوصفه المحرك الأول والأساس لتنشيط عجلتها الاقتصادية وتغذيتها. تلك المجتمعات تعير البحث العلمي أهمية شديدة وتعدّه معطى حيويًا مثل رأسمالٍ ورصيدٍ داعمٍ للعمارة الاقتصادية بكلّيتها. في هذا الإطار، يتحوّل البحث العلمي إلى صناعة قائمة في ذاتها، ومادة استهلاكية موضوع صفقات لبيع الأدمغة وشرائها، أو مؤامرات تجسسية في خضمّ السباق التنافسيّ المجنون بين المؤسسات البحثية لتسجيل براءات الاختراع، وقطف مجانيتها التجارية. حتى إن مؤسسات غير أكاديمية كالمصانع مثلاً باتت تفتتح إلى جانب أقسامها الإنتاجية التقليدية قسماً للبحوث الرامية إلى تطوير نوعية منتجاتها، وتعزيز قدرتها التنافسية. الطواهر الثلاث التي أفرزتها روح العصر وخصائص المجتمع المعولم تُبين البعد السياسي الملازم للبحث العلمي والرهانات الاستراتيجية المرتبطة به. البحث العلمي سياسيٌ بامتياز. فالصروح البحثية ليست جزراً، أو واحات تنعم بطوباوية هائلة. بقدر ما هي محميات مُحصنة ضدّ محاولات اختراقها بقدر ما هي ساحات لمعارك طاحنة بين قوى متصارعة تطمح لوضع اليد عليها، واستثمار نتائجها البحثية في مشاريعها السياسية. يظهر تأثير السياسة على البحث العلمي جلياً من خلال آليات تمويله. لا يخفى على أحد أن البحث العلمي باهظ التكاليف، وأن تمويله مصادر شتى أهمها الحكومات التي ترصد نسبة من ميزانيتها السنوية للبحث العلمي، وتخصّص له وزارة تعنى برعايته وتطويره والتخطيط له. لكن الحكومات ليست الجهة الممولة الوحيدة للبحث العلمي. من البدهي أن يكون الممول صاحب القرار والكلمة الفصل في ما يتعلق بتوجيه السياسات البحثية، وصاحب الملكية، وحق التصرف بثمار البحث والنتائج العلمي. من عواقب ارتهان البحث العلمي بإرادة الجهة ومصالحها ومزاجها، أو الجهات الممولة له، تضارب مصالح الجهات الممولة

1- شاع المفهوم ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي وقد كان أول من أطلقه بيتر دروكر Peter Drucker في كتابه (The Age of Discontinuity) 1969.

في حال تعددت تلك الجهات وتحويل البحث العلمي إلى أداة سياسية توظف من غير علم الباحث صانعها بمجالات تطبيقها واستعمالها. الخطير في الموضوع أن تحسم تلك القرارات مصائر الشعوب، وأن يسخر البحث العلمي لا سيما في مجالات حساسة كالهندسة الجينية، وشبكات التواصل، والتسلح، والبيئة، والطاقة، وخيارات الحرب والسلم لحسابات تجارية تقلب المعادلة القائلة أن البحث العلمي في خدمة الإنسان وسعادته إلى مقولة الإنسان المرمي في مهب تسييس البحث العلمي.

لا يقتصر اهتمام السياسة بالبحث العلمي بإدارة الشق المالي منه؛ بل يتخطاه. ففي علم السياسة كما في عين المراقب العادي، تتبادر تلقائياً إلى الذهن لدى استعمال عبارة «القوى العظمى» مجموعة من القواسم المشتركة ليس أقلها، إلى جانب الجيوش الكبيرة والحضور الفاعل والوازن على الساحة الدولية، المستوى البحثي المرموق الذي يتجلى في الصناعات التكنولوجية المتقدمة. في الواقع، تتحدد المكانة السياسية بالعودة إلى المكانة العلمية والتكنولوجية التي تقوم بالطبع على النشاط البحثي. ليس من باب الصدفة ألا يكون في عداد القوى العظمى دولة واحدة متخلفة علمياً. كذلك نلاحظ أن القوى النامية جداً والصاعدة كالبرازيل والهند مثلاً والرغبة في عضوية نادي القوى العظمى هي دول ناشطة جداً بحثياً، وساعية باستمرار إلى تطوير قدراتها العلمية. لقد أصبح البحث العلمي سلاحاً في وجه التهميش السياسي.

في سياق الكلام على تقاطعات البحث العلمي والسياسة، لا يجوز إغفال التخطيط الإنمائي الذي تقيمه الحكومات في القطاعات الإنتاجية، حيث تبني خططها الزراعية والصناعية على أساس المعطيات والإمكانات التكنولوجية والبحثية المتوفرة. بهذا، يكون تقدم البحث العلمي مقياس التطور الاقتصادي؛ إذ لا يعقل في الزمن الراهن تصور بنية اقتصادية من دون ركائز علمية.

القراءة الأولى لتقاطعات السياسة والبحث العلمي تترك انطباعاً إيجابياً إلى حد بعيد؛ لأن المشهد السياسي والاقتصادي الذي يتشكل منها ينسكب تماماً في القوالب الملائمة لترسيخ المنظومة العالمية ما بعد الحداثوية. ليس في الأمر ما يدعو للتحفظ تجاهها؛ لأن الإنجازات التي تحققت من تسييس البحث العلمي حققت بدورها على الأرض كسباً هائلاً للوقت، وأرقاماً قياسيةً بليغة خصوصاً في

حقلي: الصّحة، والتّغذية. لكنّ المشهد نفسه يُثيرُ أيضاً سؤالاً مُقلّقاً. فتسليحُ البحثِ العلميّ وإدراجه بوصفه واحداً من مقوماتِ الحوكمة العالمية التي تتدبّر شؤون الكوكب كأنه شركة عملاقة، وتبني المفاهيم والمعايير المعتمدة في إدارة الأعمال والاقتصاد المُعولم لتسوس الشعوب، وتحكم برقابها، يُثيرُ تساؤلاً مزدوجاً عما آل إليه مفهومُ السّياسة، وما لحق بمفهوم البحث العلميّ من جهة، وعن موقع الإنسان في إطار المنظومة المهيمنة، من جهة أخرى. ويعبّرُ التّساؤلُ هنا عن حاجة مُلحة لمقاربة نقدية تلجّ كواليس المشهد الرّاهن فتنفّض الغبار عن الأسئلة الأساسيّة المنسيّة، أو المتغافل عنها؛ لتضعها من جديد في الضوء مُعيدةً بذلك للفكر، وفعل التّفكير مكانتهما ودورهما. العِلْمُ لا يفكر. ليس في القولِ اعتيابٌ، أو تشهيرٌ؛ فالفكرُ والتّفكيرُ خصوصيّة العقل المتفلسف لا العقل العلميّ. ولكلُّ منهما ماهيته وفرادة المقاربة والمنهجية. من هنا، إنّ العقل العلميّ عندما يستأثر بالقيادة يجنح. إذن، لا بُدّ من تصويب مساره من خلال التذكير بمركزية الإنسان المُطلقة، وإعادة الاهتمام للمُعطى الأنطولوجي والأثروبولوجي المتلاشي في ظل تفشي الرّؤية ما بعد الإنسانيّة.

في الحقيقة، يترافق تسليحُ البحثِ العلميّ مع تسليح الإنسان. طرح الإشكاليّة ومواجهتها بطرح مقابل شخصانيّ المنحى يذكرُّ بأولويّة حرّية الإنسان وخصوصيته، من شأنه لا أن يُلغي الواقع المُستتب؛ لأنّ الإلغاء وهمٌ لكن، على الأقلّ، أن يُعيد التوازن في مفهوم البحث العلميّ في مواجهة النّفعيّة الخالصة وذلك من خلال التذكير بأولوياته الأصليّة، وغائته الأصليّة: الإنسان.

قد لا تكون الجامعة المساحة التّعبيرية والتّفكيرية الوحيدة لخوض ذلك العمل التّقويميّ البناء الضّروري؛ إذ للصحافة دورٌ أكيدٌ في نقد الوضع القائم، غير أنّ الجامعة تبقى المكان المثاليّ له؛ لأنّها تجمع بين معرفتها وتجربتها الميدانيّة في مجال البحث العلميّ، وقدرتها التّنظيرية على صياغة خطابٍ نقديّ للتّجربة المذكورة. من صعوبات الأداء المنشود، وربما من عوائقه أن تكون الجامعة نفسها خاضعة لمشروع العولمة التّسطيحية ومنخرطة حتّى العمى في منطق ذهنيّة القطيع التي حدّز منها ماركوز Herbert Marcuse في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد» (1964) وملترمة بالخطّ الأحاديّ الموحد للمسارات الأكاديميّة والآليات البحثيّة. إنّ مقارنة سريعة لمواقع الجامعات الإلكترونيّة كافية لتبيان مدى الاستنساخ

الحاصل ومفاعيل التميّط القاتل للهويّات الثقافية. في أجواء زوال، أو إزالة الغربة الخلاقية، وتلوّث مفهوم البحث العلميّ المتحوّل إلى تجارة مزدهرة، هل لا يزال ممكناً استبقاء الإنسان في إنسانيّته بوصفه أولويّة تتقدّم على سائر الأولويات مَهْمَا تنامت إغراءاتها؟

قبل الإجابة عن السؤال والكلام عن دور الجامعة في ترميم الإنسان المشوّه من جزاء الأذى العميق الذي ألحقه به ولا تزال مستجدات ما بعد الحداثة والثقافة الرقمية والنظام العالميّ المستفحل، ومن أجل انعتاق الجامعة من انسلابها الزاهن واستعادتها لدورها الطبيعيّ في استنهاض الطاقات الخلاقية خارج دوائر تأثير العولمة، من المفيد عرض بعض النواحي المتعلقة بتنظيم البحث العلميّ في الجامعات حالياً للإحاطة بتفاصيل الوضع كما هو على أرض الواقع.

ترتبط مغالاة عدد كبير من الجامعات، ومعظمها شابة تأسست بين منتصف القرن المنصرم واليوم، ولا تزال في طور التفتيش عن هويّتها البحثية، برغبة لديها في استرضاء الجهات المانحة والفوز بشهادات الامتياز النوعي من مؤسسات امتهنت تقويم الجامعات وتصنيفها. تلك المؤسسات أشبه بشركات خدماتية تلقن جامعات البلدان النامية تقنيات تعليم وبحث مقابل مبالغ هائلة تتقاضاها لمنح الجامعات المذكورة، إن هي أشهرت طاعتها والتزمت بالضوابط المفروضة عليها باسم الاستعمار العالمي الجديد، أو سمة الاستحقاق التي تفتح لها أبواب العالمية. في هذا الإطار، يكتسب البحث العلميّ أهمية كبيرة؛ لأنه من المقومات الأساسية التي يُنظر إليها في تصنيف الجامعات وتحديد ترتيبها العالمي. وما يُنظر إليه تحديداً هنا عدد البحوث المنشورة فصلياً، وتواتر تواجدها على قواعد البيانات المتخصصة في رصد البحوث الجامعية وإحصائها وترتيبها. انزلق عدد من الجامعات بسداجة في دوامة التفتيش البحثي تحت شعار «Publish or Perish». تلك الكاريكاتور البحثية التي تضرب عرض الحائط أخلاقيات البحث العلميّ بتوجّهاتها الربحية، وتوسّلها الأساليب الرخيصة للتحفيز الاصطناعي على البحث، تقوّم على فعل تسريع وفعل مطابقة. بعد التسليع، التسريع. التسريع صورة لما وصفه روزا<sup>1</sup> Hartmut Rosa في كل أعماله بالميزة الرئيسة للعصر. في سباقه

1- راجع Hartmut ROSA, *Aliénation et accélération. Vers une théorie critique de la modernité tardive*, éd. La Découverte, 2014.

مع الزمن لا يجد المرء وقتاً لولوج لبّ الأمور فيتكتفي بالقشور، ويحتفي بالشكل الخارجي على حساب المضامين. وأما المطابقة فمُنْتَهَى الدُّل؛ لأنها تبعية غيبية لمقاصد خارجية نافية للفراة الثقافية والتراثية المحلية. من حُسن الحظ أن هناك جامعات عريقة في انتمائها، وخياراتها، وثوابتها، وهويتها، وإن كانت لا تزال يانعة، لا ترتضي أن تريح العالم وتخسر نفسها. وهي تواجه الماكينة العالمية الطاحنة للخصوصيات بموقفها المقاوم للتنميط.

حتى تتمكن الجامعة من الاضطلاع بدورها الإصلاحي ورسالتها التربوية في بناء الإنسان، يجدُر أن تتقَى أولاً من الشوائب التي تكلمنا عنها، والتي ألحقت بصورتها الضرر الجسيم. الخطوة الأولى لتلك الغاية تكمن في إعادة التوازن بين النمط الصناعي والنمط الزراعي للأداء الأكاديمي. الصيغة الفضلى هي بالطبع التخلي عن النمط الصناعي بشكل نهائي، والعودة إلى النمط الزراعي لكن الحرص على الواقعية في مقارنة الأمور يدفع إلى الإقرار أن ذلك الخيار وإن كان جل المرئجي يبقى مستحيلًا عمليًا. لذا، فإن خير الحلول الممكنة هو الموازنة بين النمطين. النمط الزراعي صورة لخصائص الثقافة الأصيلة. البور من الناس مثل البور من الأرض وبحاجة إلى تهذيب، وعناية، وغرس، وري، وحماية. وما يصحُّ قوله في الطبيعة يصحُّ قوله في عقول البشر. تبني النمط الزراعي في العمل الجامعي يعني احترام الوقت الضروري لتنضج فكرة ويكتمل مشروع بحثي، وتزهَر مبادرة إبداعية، وتقديم الإمكانيات، وتوفير الشروط التي ترعى الفكر في تَبَرُّعِهِ وتفتُّعِهِ. النمط الزراعي يوفر المناخات المناسبة للخطط البحثية الفريدة، وهو نوعي بامتياز. يشبه نتاجه العمل الحرفي في الإتقان والجودة. وأما النمط الصناعي فقاوم على الكمية والفورية والنفعية السريعة والمباشرة، غير آبه بسواها. يشبه نتاجه إنتاج المعامل الرتيب الذي لا يُثير إعجابًا إلا بأرقامه القياسية. على مستوى العمل الفكري، والنشاط البحثي. من الجلي أن الفرق شاسع بين الخيارين، وأن النمط الزراعي والسياسات الرّبحية لا يتناسبان. أهمُّ الخيارات الإستراتيجية للجامعة أن تحسم أمرها في أن تكون إما مصنعًا، وإما حقلاً.

تُعنى الجامعة -الحقل بتصحيح الاهتزاز الذي أصاب صورة الإنسان. يبدأ التصحيح بإعادة الاهتمام للعقل التأملي في مواجهة العقل الحاسب. من شأن ذلك التدبير أن يستعيد العمل الأكاديمي آفاقه الثلاثة: الأفق الأنثروبولوجي المثبت

لمركزية الإنسان، والأفق الأخلاقي الحامل للقيم الرؤيوية، والأفق الماورائي التأسيسي في كل عمارة ثقافية. عودة الآفاق الثلاثة إلى حرم الجامعة، وإلى واجهة النشاط الفكري في زمن المادية المفرطة والإنسان المحسن الهجين الذي تبسّر به ما بعد الإنسانية أمل لا يكتمل إلا بعودة الإنسانيات إلى صلب الاهتمامات البحثية.

في العقود الأخيرة، تراجعت الإنسانيات تراجعاً ملحوظاً جداً سواء في تهافت الطلاب على اختيارها، أو في مجال البحوث. وقد جاء تهميشها نتيجةً للمد الجارف للعلوم الطبيعية والتكنولوجيات ولنجاحاتها في تحقيق تقدم صارخ في الاقتصاد، والصحة، والاجتماع. وأما اليوم، بعد أن بان خطر المقاربات الأنثروبولوجية المادية الخالصة في البحوث وارتسمت علامات استفهام حول علاقة العلم بالخير وحول السعادة التي يقدمها للإنسان، وبعد أن صارت الحاجة إلى مقاربات تقدم خطاباً مختلفاً حيوياً، تتفرد الإنسانيات، بين سائر العلوم بدور يكاد يكون خلاصياً. الإنسانيات، عكس الاعتقاد السائد حتى في الأوساط الجامعية الجاهلة لماهيتها، ليست سرديات وجدانية. إنها خطاب علمي له منهجيته وضوابطه وشروطه. والبحث في الإنسانيات، تعريفاً وتدريباً وممارسة، يضيف على البحوث في العلوم الطبيعية والتكنولوجيات إضاءات إستراتيجية وأخلاقية مفيدة. فالإنسانيات تهتم بما يجعل الإنسان إنساناً وهذا ما لا تعنى به العلوم الطبيعية. لذلك، ترانا عندما نراهن على العلوم الطبيعية والتكنولوجيات فقط لتحسين واقعنا نقع في خيبة أليمة وفي مفارقة فكرية؛ لأننا في سعينا إلى تحديد إنسانيتنا وفهمها نتطلع إلى الجهة غير المناسبة. فالعلوم الطبيعية والتكنولوجيات لا تجيب عن الأسئلة الوجودية الكبيرة ولا تكثر بها أصلاً؛ لأنها من حيث طبيعتها لا تدرج في حقلها البحثي. غير أن العلوم الإنسانية نفسها قد لا تكون كافية لردم الهوة الشاسعة بين ما نعرفه وما زلنا نجهله في قلب معرفتنا لذاتنا. فالبحث في العلوم الإنسانية، وهذا هو لب العتب عليه، والتقدّم الموجه إليه عموماً، يُشظي الإنسان ويعالج، بحسب كل علم على حدة، جانباً من الإنسان يعدّ أنه جامع لخصائصه. بكلام آخر، تدرس العلوم الإنسانية ما تراه إنسانياً في الإنسان. من هذا المنطلق، نراها تتناول الإنسان في موقعه وانتمائه الاجتماعي، في اختلاجات أحاسيسه، وفي أزماته الداخلية، في وعيه ولا وعيه، في لسانه ولغاته، في ثقافته، وتاريخه، لكننا لا نعرف علماً واحداً من العلوم التي

تُدعى إنسانيةً يتناول الإنسان في كليته، في إنسانيته حتى يكادُ يجوزُ أن نقولَ فيها أنها لا إنسانية.

الإنسانياتُ بلا ريب مؤنسة. لا إنسانيتها ليست أكثر من ملاحظة منهجية. لكن المكاسب المعرفية التي تقدمها تبقى ناقصة. قدر المعارف البحثية ألا تكتمل. في عدم اكتمالها سبب التواضع المتنامي لدى الباحث الأصيل كلما تقدم في البحث وتمرس به. للبحث العلمي حدود. حدوده من حدود الوسائل المتوفرة لديه، ومن محدودية العقل وتناهي الإنسان. لكنه يبقى من حيث مفهومه وحتى إمكاناته، شرط أن يلتزم الخيارات الصائبة، فرصة للإنسان للتقدم في معرفة إنسانيته.